# دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

**أ.خديجة عرقوب**

**أ.د. فريد كورتل**

**جامعة سكيكدة**

**الملخص:**

ركزت هذه الدراسة على ابراز دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، من خلال العمل على توضيح ما تتميز به هذه الأدوات من مبادئ وتنوع يجعلها قادرة على تمويل مختلف مشاريع القطاعات الإقتصادية الصناعية والزراعية والإستثمار فيها، كمشاريع البنية التحتية والمقاولاتية والزراعة العضوية...الخ. وخلصت الدراسة في الأخير إلى أن هذه الأدوات فعلا تلعب دورا فعالا في تحقيق ذلك.

**الكلمات المفتاحية:** أدوات المالية الإسلامية، التنمية المستدامة، البعد الإقتصادي

**Abstract:**

this study focused on highlighting the role of Islamic financial instruments in achieving economic dimension of sustainable development. It tried to clarify the characteristics of these instruments like principles and diversity that make it able to finance and invest on different agriculture and industrial sectors projects like infrastructure, entrepreneurship and organic agriculture projects. Finally, it concluded that these tools actually play an active role in achieving this.

**Key words:** Islamic financial instruments, sustainable development, economic dimension

## مقدمة:

تتميز المالية الإسلامية بأنها مالية أخلاقية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالربا وتستبعد كل المشاريع المضرة بالفرد والمجتمع، وتدعو للعمل المنتج البناء والتعمير مع الحفاظ على الموارد وترشيد استهلاكها. كما تتميز بتعدد وتنوع أدواتها التي تلائم كل القطاعات الإقتصادية والتي أصبحت تلقى اقبالا معتبرا ومتزايدا في السنوات الأخيرة لتمويل مختلف المشاريع التنموية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. هذه الأخيرة التي أصبحت من مواضيع الساعة والتي تناقش دوليا ومحليا في محاولة لإرساء أهم المبادئ والمرتكزات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية

والبيئية، بحيث تسمح هذه المبادئ بضمان حق الأجيال الحالية واللاحقة في الوفاء باحتياجاتهم.

وتنطلق التنمية المستدامة من البعد الإقتصادي الذي يهدف لتحقيق الرفاه الإجتماعي وزيادة المداخيل والقضاء على الفقر دون الإضرار بالبيئة بتقديم أنماط انتاجية واستهلاكية جديدة أكثر استدامة، وذلك من خلال تنمية صناعية وزراعية مستدامتين. ويتطلب تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة توفير العديد من الوسائل المادية والبشرية والمالية، ومواجهة العديد من التحديات والمعوقات.

## إشكالية الدراسة:

اذا كانت أدوات المالية الإسلامية هي أدوات مالية أخلاقية متنوعة تشجع الإستثمار في وتمويل المشاريع التنموية الحقيقية، فما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الريئسي يمكن الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة؟
- ما هي أدوات المالية الإسلامية ؟ وما هي أنواعها؟
- كيف تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية صناعية وزراعية مستدامة ؟

## فرضية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة الذكر تم وضع الفرضية التالية: انطلاقا مما تتميز به أدوات المالية الإسلامية من مبادئ أخلاقية وتنوع صالح لكل القطاعات والنشاطات الإقتصادية، فإنها تلعب دورا فعالا في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال القدرة على توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع التنموية الإقتصادية الصناعية والزراعية.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ابراز الدور الذي تلعبه أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال إبراز خصائص هذه الأدوات وأنواعها وتوضيح مساهمتها في تمويل أهم المشاريع التي تحقق تنمية صناعية وزراعية مستدامة وصولا لتنمية اقتصادية مستدامة.

## محاور الدراسة:

لمعالجة اشكالية الدراسة وللإجابة على الفرضية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور التالية كمايلي:

- أولا/ ماهية البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة؛
- ثانيا/ ماهية أدوات المالية الإسلامية؛
- ثالثا/ أهمية أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة؛

## أولا/ ماهية البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة:

### 1.مفهوم التنمية المستدامة:

استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة.[1] ثم تمت صياغتها للمرة الأولى من خلال تقرير « مستقبلنا المشترك» الذي صدر عام **1987** عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند. حيث أكدت اللجنة على العلاقة بين التنمية الإقتصادية والقضايا البيئية واعتبرت القضاء على الفقر شرطا ضروريا وأساسيا للتنمية المستدامة بيئيا. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها: « التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم «.[2] وعرفها الإقتصاديون بأنها: « تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الإقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت «.[3]

فالتنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية، تتميز بأنها تنمية طويلة المدى تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وتعمل على الحفاظ عليها من خلال الإدارة الواعية الرشيدة لضمان حياة كريمة للجميع حاليا ومستقبلا. ولها ثلاث أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة تتفاعل مع بعضها البعض هي: البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبعد البيئي.

### 2. مفهوم البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة:

يرتكز البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة على إيقاف تبديد الموارد الإقتصادية الباطنية والسطحية، وترشيد الإستهلاك والحد من التفاوت في المداخيل والثروة ومعالجة مشاكل البطالة، وتحقيق الرفاه لجميع أفراد المجتمع والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة للدول الفقيرة، مع مراعاة النظام البيئي وذلك يتطلب تغيير في أساليب الإنتاج والإستهلاك الحالية وجعلها أكثر ملاءمة وأكثر كفاءة بيئية دون المساس بتحقيق الحاجات الإنسانية. والبعد الإقتصادي لا يمكن فصله عن البعد الإجتماعي والبعد البيئي للتنمية المستدامة فهو يؤثر ويتأثر بها كمايلي:[4]

- **بين البعد الإقتصادي والبيئي:** يتمثل في آثار النشاط الإقتصادي على البيئة على سبيل المثال: استخدام الموارد، صرف الملوثات والنفايات.
- بين البعد البيئي والبعد الإقتصادي: الخدمات المقدمة للإقتصاد من خلال البيئة على سبيل المثال: الموارد الطبيعية.

1 مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص: 133.
2 العايب عبد الرحمان، بقة الشريف، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي «التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة «، أيام 07/ 08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر، ص: 3.
3عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015، ص: 31.
4 Candice Stevens, Mesurer le développement durable, CAHIERS STATISTIQUES, mars 2006, nº 10, p : 01.http://www.oecd.org/fr/std/36328924.pdf. Vu le: 06 /08/2014.

- بين البعد الإجتماعي والبعد الإقتصادي: آثار المتغيرات الإجتماعية على الإقتصاد مثل هيكل القوة العاملة، السكان والأسر والتعليم والتدريب، ومستويات الإستهلاك، والإطارات المؤسسية والقانونية.
- بين البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي: آثار النشاط الإقتصادي على المجتمع على سبيل المثال: مستويات الدخل، والإنصاف، التوظيف.

## ثانيا/ ماهية أدوات المالية الإسلامية:

### 1.المالية الإسلامية (مفهومها، واقعها وآفاقها):

المالية الإسلامية هي: « المالية التي تقدم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تحظر الفائدة (الربا)، والمنتجات التي يكتنفها عدم اليقين (الغرر)، والقمار وكذلك تمويل الأنشطة الضارة بالمجتمع. ويتطلب من الأطراف المتعاملة بها احترام هذه المبادئ وحرمة العقود، ويجب أن تركز المعاملات الإسلامية على الأنشطة الإقتصادية الحقيقية وتقاسم المخاطر ».[1] فالمالية الإسلامية تستبعد الربا في معاملاتها لقوله تعالى: ﴿**وأحل الله البيع وحرم الربا**﴾ (سورة البقرة: الآية 275)، وتدعو للشفافية في المعاملات ودعم المشروعات الحقيقية المنتجة من خلال المشاركة في الأرباح والخسائر، كما تحرم الإستثمار في المشروعات المضرة بالبيئة والفرد والمجتمع. وتعد صناعة المالية الإسلامية العالمية حاليا قطاع مالي بديل متكامل يعمل على توفير حلول مالية أخلاقية في الأسواق العالمية، ويتوقع أن تتجاوز أصولها حاجز الـ**6.5** تريليون دولار بحلول **2020**.[2] كما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل رقم (1):** توقعات الأصول المالية الإسلامية العالمية (2009-2018)

**المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 14 جانفي 2015، ص:10. من الموقع: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=78&1 uploadpdf=bb&16، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015.

1. Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón and others, Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options, INTERNATIONAL MONETARY FUND, April 2015, P: 9.

2 لمحة عامة: ابتكار المنتجات والخدمات يقود توسع نمو صناعة التمويل الإسلامي عالميا، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، جوان 2014، ص: 1. من الموقع: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=78 &bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 30 جوان 2015.

يوضح الشكل تطورات الأصول المالية الإسلامية العالمية منذ سنة **2009** أين قدرت بـ **1** ترليون دولار ثم واصلت نموها بوتيرة منتظمة خلال الأربع سنوات حتى بلغت سنة **2014** **2** تريليون دولار ومن المتوقع أن تبلغ **2.4** ترليون دولار عام **2015** و**3.4** تريليون دولار سنة **2018**. ويعود أسباب نمو المالية الإسلامية وتزايد الطلب عليها إلى كونها مالية أخلاقية اجتماعية ومتنوعة الأدوات. وستلعب العديد من العوامل دورا هاما في تحريك النمو للمالية الإسلامية في السنوات المقبلة، كزيادة تعداد المسلمين حيث من المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم في سنة **2050**؛ **9.3** مليارات نسمة من بينهم **2.8** مليار مسلم أي بنسبة **30 %** من إجمالي عدد سكان العالم المتوقع.[1] وهذه الزيادة السكانية في عدد المسلمين ستؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية مما سيساهم في نموها أكثر. مع توقع دخول بلدان جديدة في المالية الإسلامية وفي قطاعاتها المتنوعة كإصدارات للمرة الأولى في مجال الصكوك الإسلامية في عدة بلدان مثل المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وهونج كونج ودخول عمان سوق التكافل، والدخول المتوقع للفلبين،[2] كما ستساهم المنتجات المبتكرة في مجال المالية الإسلامية في توسع نشاطها في السنوات القادمة، كالأدوات المالية الخضراء التي ستجذب متعاملين آخرين من غير المسلمين، وغيرها من الأدوات التي من شأنها تعزيز الصناعة المالية الإسلامية.

## 2.أنواع أدوات المالية الإسلامية:

تقسم أدوات المالية الإسلامية إلى الأنواع التالية:

**أ.** أدوات المشاركة: تعد أدوات المشاركة أهم ما يميز المالية الإسلامية تحت قاعدة الغنم بالغرم، حيث تقوم على تشارك طرفين أو أكثر في مشروع معين، مع تقاسم الأرباح إن وجدت والتكافل ضد الخسائر إن حدثت، وبهذا يقل عبؤها ويخفف ثقلها. وأدوات المشاركة هي: المشاركة أو الشركة، المضاربة، المزارعة، المغارسة، المساقاة.

**ب.** أدوات المعاوضات: هي أدوات تقوم على أساس العوض أو البدل وذلك من خلال البيع والشراء، فإذا كان الطرف الأول يقدم سلعة معينة فإن الطرف الثاني يقدم ما يقابلها من عوض والذي يكون ثمن هذه السلعة. ويجب أن تكون العملية مباحة شرعا وإلا فهي باطلة. وهذه الأدوات هي: المرابحة، السلم، الإستصناع، البيع بثمن آجل، الإجارة.

**ه.** أدوات التكافل والتضامن: ما يميز المالية الإسلامية كذلك أنها تراعي الجانب الإنساني والإجتماعي وذلك من خلال أدوات تهدف لرفع الحس التكافلي بين أفراد المجتمع. وأهم هذه الأدوات: الزكاة، الوقف، القرض الحسن، التأمين التكافلي.

**ح.** الصكوك الإسلامية: تعد الصكوك الإسلامية أدوات مالية اسلامية حديثة ظهرت لحاجة

1. Report: The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050, why Muslims are rising fastest and the Unaffiliated are shrinking as a Share of the World's Population, Pew Research Center, April 2, 2015, p: 7.

2 مراجعة أداء التمويل الإسلامي خلال الربع الأول من 2014، التقرير الشهري للصكوك، بيتك للأبحاث، 30 جوان 2014، ص: 2. من الموقع: http://www.kfh.com/pdf/Islamic%20Fin%201Q14%20Perform%20Review%20Ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/7/4.

المجتمع الإسلامي إلى مصادر تمويلية مستمدة من الشريعة الإسلامية، بديلة عن مصادر التمويل التقليدية المقترنة بفائدة. ولمواكبة التغيرات المالية في الساحة الدولية. وقد عرفت الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم (صكوك الإستثمار) تمييزا لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: « وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله «.(1) فهي أوراق أساسها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وفقا لقاعدة الغنم بالغرم. كما أن حصيلة اصدارها تخصص للإستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنقسم هذه الصكوك لعدة أنواع تتضح من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (2):** أنواع الصكوك الإسلامية

**المصدر:** إعداد الباحثة

## ثالثا/ أهمية أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة:

لا يتحقق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة دون تحقق تنمية صناعية وزراعية مستدامتين وتمتلك أدوات المالية الإسلامية خصائص مميزة لتحقيق هذا البعد كمايلي:

### 1. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة:

تتحقق التنمية الصناعية المستدامة كمايلي:

- تمويل مشاريع البنية التحتية: عرف قاموس Cambridge البنية التحتية بأنها: «الأنظمة الأساسية والخدمات مثل النقل وإمدادات الطاقة التي تستخدمها دولة أو منظمة للعمل بفعالية «.(2) واقتصاديا البنية التحتية هي: «كافة الخدمات والمرافق التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحياة الإقتصادية والتجارية مثل شبكة الطرق وحركة النقل والموانئ والمطارات، شبكات المياه والصرف الصحي وشبكة الكهرباء، بناء المدن الصناعية ومناطق التجارة الحرة، شبكة الإتصالات والأنترنت والتجارة الإلكترونية، الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية وتشريع القوانين والأنظمة

1 -المنامة، 17

البحرين، 2010، ص: 238.

2 http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/infrastructure: vu le : 09/08/2015.

الإدارية والمالية والقانونية».(1) وتتميز مشاريع البنية التحتية بأهمية منافعها لجميع القطاعات الإقتصادية والمجتمع. ويمكن استخدام أدوات المالية الإسلامية لتمويل هذه المشاريع كمايلي:

- أدوات المشاركة: يمكن استخدام المشاركة والمضاربة بين القطاع العام والخاص بهدف توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنية التحتية بين القطاعين ولتوفير مصادر تمويل جديدة والإستفادة من مهارات وكفاءة وخبرة القطاعين في الإنجاز والتكنولوجيا.
- أدوات المعاوضات: يمكن استخدام المرابحة للآمر بالشراء لشراء ما يلزم في انجاز مشاريع البنية التحتية كآلات الحفر والمعدات الكهربائية والأنابيب وصهاريج المياه، وغيرها. وأيضا استخدام الإستصناع والإستصناع الموازي لبناء مثلا مصنع أو لشق الطرق. كما يمكن اعتماد الإجارة التشغيلية أو المنتهية بالتمليك لمثل هذه المشاريع.
- أدوات التكافل والتضامن: يمكن اعتماد الزكاة نيابة عن الضرائب التي عادة ما تقوم الدولة بزيادتها لاستخدام حصيلتها في تسديد خدمة الدين العام والتي تساهم في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. لكن الزكاة التي وجدت لتحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل هذه الفجوة فإنه بعد توزيعها على مستحقيها يمكن استخدام ما تبقى من حصيلتها في تمويل مشاريع البنية التحتية. كما يمكن انشاء الصناديق الوقفية كصندوق وقفي خاص بشق طريق أو بناء جسر، أو شراء حافلات نقل وخصوصا في المناطق النائية التي تحتاج لمثل هذه المشاريع التنموية. وأيضا يمكن الإستفادة من خدمات التأمين التكافلي لتغطية أخطار مشاريع البنية التحتية كأخطار التركيب والتشييد، والحرائق والسرقة وغيرها، أو استثمار أموال شركات التأمين التكافلي سواء مباشرة في مشاريع البنية التحتية أو من خلال ايداعها في البنوك الإسلامية التي تتولى هي استثمارها بنفسها.
- الصكوك الإسلامية: يمكن استخدام صكوك الإستصناع لتصنيع المصانع والورشات، والآلات الضرورية للصناعة. كما يمكن استخدام صكوك المشاركة حيث تعد صيغة مفضلة في التمويل متوسط وطويل الأجل خصوصا وأن مشاريع البنية التحتية تتطلب فترات طويلة للإنجاز. وهذه الصكوك ستعمل على الجمع بين القطاع العام والخاص وتفعيل الشراكة بينهما وتخفيف العبء على ميزانية الدولة بالحد من المديونية الخارجية وتعبئة الموارد المالية المحلية. وأيضا يمكن استخدام صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل مختلف مشاريع البنية التحتية أين تكون الدولة هي المستأجر وتقوم بتسيير هذه المشاريع لصالح النفع العام وفي آخر المدة تؤول لها ملكية هذه المشروعات.

**تمويل رأس مال العامل للمؤسسات:** لا تتحقق التنمية الصناعية المستدامة بدون مؤسسات صناعية تمارس نشاطها باستمرار ولا تواجه مشاكل مالية أو مادية قد تؤدي بها إلى التوقف عن التصنيع والإنتاج سواء توقف مؤقت أو دائم. ويعد رأس المال العامل من ضروريات استمرارية نشاط المؤسسات وخاصة في الفترة القصيرة أو ما تسمى بدورة الإستغلال. فهو: « ذلك الجزء من إجمالي رأس مال المؤسسة الذي يخصص لمتطلبات تشغيلها من يوم لآخر وتسيير عملياتها واستمرار

1 صلاح العودة، رزق السيد أحمد، البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني، 2008، ص: 3. من الموقع: http:// www.wafainfo.ps/pdf/Infrastructure_of_the_Palestinian_economy.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07.

الدورة الإنتاجية، وهي المتطلبات قصيرة الأجل من غير الأصول الثابتة التي تتكرر بتكرار الإنتاج، ويتمثل هذا الجزء في أي لحظة من اللحظات في الأصول المتداولة «.(1)

إن أهم الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن استخدامها لتمويل رأس المال العامل هي أدوات المعاوضات كالمرابحة والبيع بالتقسيط والسَّلَمْ والإستصناع فهي تلائم أكثر التمويل قصير الأجل وهي مرنة، اضافة إلى القروض الحسنة التي تعد أكثر مرونة وأقل تكلفة لأنها بدون فوائد، كما أنه يمكن الجمع بين أكثر من صيغة في عملية انتاجية واحدة؛ مثلا الجمع بين القرض الحسن وبيع السَّلَمْ، في هذه الحالة تستطيع المؤسسة الحصول على قرض حسن من البنك الإسلامي لمواجهة التزاماتها الجارية، ومن جهة أخرى تتفق مع زبائنها على شراء موادها المصنعة ومنتجاتها سلما، فتحصل على الثمن معجلا قبل حلول موعد القرض، وبذلك تسدد قيمة القرض من ثمن السلع المباعة سلما.

**تشجيع المقاولاتية (ريادة الأعمال):** إن ما تحتاجه التنمية الصناعية المستدامة هو المزيد من المؤسسات الصناعية والإنتاجية التي تساهم في توفير مناصب عمل جديدة وتغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك وجعلها أكثر استدامة. والمقاولاتية هي: « حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة «.(2) بمعنى تأسيس منظمات ومؤسسات جديدة منتجة تساهم في تحريك الإقتصاد ودعمه.

وفيما يخص أدوات المالية الإسلامية فكلها ملائمة لتشجيع المقاولاتية ويتوقف استخدام كل أداة على نوع النشاط ونوع المؤسسة التي تم إنشاؤها. فيمكن استخدام المشاركة والمضاربة لتوفير رأس المال الإبتدائي للمشروع، وأيضا المرابحة والسلم والإستصناع لتمويل رأس المال العامل كما سبق الذكر، كما يمكن استعمال القروض الحسنة من خلال مؤسسات الزكاة والوقف أو الحصول على معدات وتجهيزات وقفية، اضافة إلى الإجارة التشغيلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك، وأيضا يمكن اللجوء لمؤسسات التأمين التكافلي لتأمين المشروع ضد المخاطر المحتملة، وإذا رغب صاحب المشروع في زيادة رأس المال وتوسعة نشاطه فإن الصكوك الإسلامية ستكون الأداة الأنسب. اضافة لما سبق يستطيع المقاولاتي الجمع بين أكثر من أداة في تمويل مشروعه حسب احتياجاته وحسب المدة المطلوبة بكل مرونة وكفاءة.

**معالجة مشكلة المديونية:** وراء سعي البلدان خصوصا النامية منها نحو تحقيق التنمية ومع انخفاض معدلات الإدخار المحلية فيها، لجأت للإستدانة من العالم الخارجي، إلا أن معدلات الإستدانة ارتفعت وتحولت المديونية إلى أزمة تعيق تحقيق التنمية بدل تحريكها. فتقلبات أسعار البترول أدت لزيادة الحاجة للقروض الأجنبية. كما ساهم ارتفاع أسعار الفائدة في تزايد تكاليف خدمة

1 سليمان ناصر، تمويل البنوك الإسلامية للرأسمال العامل للمؤسسات الإقتصادية بالصيغ الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول منظمات الأعمال المعاصرة من منظور اسلامي المنعقد أيام: 23، 24، 25 نوفمبر 2010، عمان- الأردن، ص: 3.

2 كمال زيتوني، كريم جايز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، ص: 03. من الموقع: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07.

الدين، مما دفعها لمزيد من الإقتراض الخارجي لتسديد ديونها المستحقة سابقا، فأصبحت تدفع للدول الدائنة أكثر مما تحصل عليه من قروض جديدة.(1) اضافة لعجز ميزان المدفوعات والإهتمام بالصناعة على حساب الزراعة وهروب رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج والفساد الإداري والمالي، ساهم كذلك في تزايد الطلب على الديون الخارجية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وهروب رؤوس الأموال نحو الخارج بدل استثمارها محليا.

إن أدوات المالية الإسلامية يمكنها أن تساهم في حل مشكلة المديونية من خلال الزكاة التي تعد أداة إسلامية ممتازة لمحاربة الإكتناز وتجميع المدخرات المحلية وتحقيق تراكم في رأس المال الضروري للتنمية وتشجيع الإستثمار الحقيقي المنتج. وكذلك الصكوك الإسلامية التي من خلالها تستطيع الدولة مجابهة عجز ميزانيتها والسماح للقطاع الخاص بالقيام بدوره في عملية التنمية وبالتالي المحافظة على الموارد المالية المحلية ومنعها من التسرب نحو الخارج وتقليل الإعتماد على المديونية الخارجية .

كما يمكن للدولة الإقتراض من أثريائها إذا اقتضى الأمر، أفرادا ومؤسسات قروضا حسنة بدون فوائد، لتخفيف وطأة المديونية الخارجية وفي المقابل عليها التوجه نحو التنمية الصناعية الحقيقية، وتشجيع القطاع الزراعي باستخدام أدوات الإستثمار الزراعي مما سيساعد على تقليص تكاليف استيراد الغذاء والقروض الخارجية لتمويلها.

## 2. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية زراعية مستدامة:

لا يتحقق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة بدون تنمية زراعية مستدامة تحفظ وتصون الموارد الطبيعية وتحميها وتسمح في نفس الوقت بنمو إقتصادي على المدى الطويل. وتتحقق التنمية الزراعية المستدامة من خلال:

**تحقيق الأمن الغذائي المستدام:** يعد الأمن الغذائي المستدام من مكونات التنمية الزراعية المستدامة ويهدف للإستخدام الأمثل للموارد المحلية وتقليل التبعية الغذائية الخارجية مع الحفاظ على التوازن البيئي، وضمان الغذاء بالكميات والنوعيات الكافية لجميع أفراد المجتمع بما يتناسب مع دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة. ويمكن الإعتماد على أدوات المالية الإسلامية لتعزيز الأمن الغذائي المستدام كمايلي:

- استخدام عقود المزارعة، المغارسة والمساقاة وصكوكها فهي أفضل الأدوات لتشجيع الزراعة وخصوصا صغار الفلاحين، عن طريق المشاركة بالبذور والشتلات والأرض بين طرفين أو أكثر سواء أفرادا مع بعضهم البعض أو أفرادا مع البنك الإسلامي.
- استخدام التأمين التكافلي لتأمين النشاط الزراعي ضد المخاطر الطبيعية كالجفاف والآفات، ومخاطر التخزين للبذور والشتلات والمنتجات، ومخاطر النقل وغيرها، أو استثمار أموال التأمين التكافلي في النشاط الزراعي كاستصلاح الأراضي وشراء معدات وتقنيات الزراعة الحديثة ووقفها

1 قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 03، ص: 148.

لصالح الفلاحين الصغار، أو استخدام وقف النقود في شكل قروض حسنة تعاد بعد انتهاء المدة المتفق عليها لتوفير التمويل اللازم لتحسين طرق الإنتاج ونوعية المنتجات ومختلف المحاصيل الزراعية.

- يمكن استخدام المرابحة لشراء مثلا البذور والآلات الحديثة عن طريق الإستيراد، كما يمكن استخدام البيع بثمن آجل في حال نقص الموارد المالية الكافية لتلبية احتياجات الزراعة ويفضل أن تكون مدة تسديد ثمن الشراء أبعد من مدة الموسم الزراعي حتى يتسنى بيع المحاصيل والثمار في آخر الموسم واستخدام ثمنها في تسديد ثمن الشراء.

**تحقيق الأمن المائي المستدام:** تعد المياه قضية بارزة من قضايا التنمية المستدامة، ويعني الأمن المائي المستدام: « المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها».(1) وترجع أهم أسباب اختلال الأمن المائي العالمي لتزايد عدد السكان العالمي حيث إذا استمرت المعدلات الحالية في الزيادة فسيعاني حوالي 5 مليارات نسمة عام 2025 نقص المياه. كما أن سوء استخدام الموارد المائية وعدم اعتماد الطرق العلمية الصحيحة في الري سيؤدي إلى إهدار حوالي 50% من المياه المستهلكة. (2) . ونشير إلى أن الأنشطة الزراعية تستأثر بكميات معتبرة من المياه حيث أن الإستهلاك العالمي للمياه في مجال الزارعة سيرتفع بنسبة تناهز 19% بحلول عام 2050 وقد تكون هذه النسبة أعلى من ذلك بكثير إذا تعذر تحسين غلة المحاصيل وفعالية الإنتاج الزراعي تحسينا كبيرا.(3)

إن تعزيز الأمن المائي في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة ومن ثم الوصول لتنمية اقتصادية مستدامة يتطلب الإستثمار في مختلف المشاريع التي من شأنها زيادة مصادر المياه الضرورية للإستهلاك والتي تضمن استمرار تدفق هذه الموارد على فترات زمنية طويلة. ويمكن استخدام أدوات المالية الإسلامية في الإستثمار في هذه المشاريع كمايلي:

- حفر الآبار: لاستخراج المياه الجوفية عن طريق تمويل العملية باستخدام القروض الحسنة لشراء معدات الحفر، أو عن طريق الإجارة التشغيلية أو عن طريق الصكوك الإسلامية كصكوك المشاركة والمضاربة.
- بناء السدود: لأغراض الري والشرب أو لتزويد المصانع بما تحتاجه من موارد مائية أو طاقة. وذلك من خلال الصكوك الإسلامية فهي أداة فعالة لجمع الأموال اللازمة لمثل هذه المشاريع الكبيرة

1 محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية- المجلد – 23 العدد الأول، 2007، ص: 177.

2 الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، مقالة منشورة بتاريخ 2010/07/01، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?25487#.Vfgxo9J_Oko، تاريخ الإطلاع: 2015/09/15.

3 تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم – البيان الصحفي الرئيسي، ص: 02. على الرابط: 20%http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/WWDR4 Background%20Briefing%20Note_AR.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/03.

الحجم، أو من خلال انشاء صندوق وقف لبناء سد حيث يتم طرح صكوك وقفية تستهدف جمع قيمة المشروع. كما يمكن استعمال عقود الإستصناع أو عقد اجارة منتهية بالتمليك بين القطاع العام والقطاع الخاص أو يمكن ابرام عقد مشاركة أو مضاربة، وأيضا يمكن تغطية الأخطار المتعلقة بعملية الإنشاء من خلال التأمين التكافلي، دون أن ننسى استعمال عقود المعاوضات كالمرابحة والبيع الآجل والسلم لشراء المعدات والتجهيزات الضرورية في عملية الإنشاء والبناء.

- زراعة الغيوم: هي صناعة مستحدثة، الهدف منها زيادة الأمطار في المناطق التي تعاني نقصا فيها، مما يساهم في زيادة منسوب المياه العذبة، إلا أنها صناعة ذات تكاليف مرتفعة وتتطلب تكنولوجيا عالية كما أنها لا تزال قيد الدراسة والأبحاث نظرا للسلبيات التي نتجت عن بعض التجارب. ويمكن لأدوات المالية الإسلامية المساهمة في النهوض بهذه الصناعة من خلال تمويل المشاريع البحثية المتعلقة بتطويرها، كتخصيص صندوق استثماري لزراعة الغيوم يتولى الدراسة الإقتصادية والبيئية لهذه العملية وتجميع الأموال الضرورية لذلك بواسطة الصكوك الإستثمارية من خلال إشراك العديد من المستثمرين المهتمين والراغبين في توظيف أموالهم. كما يمكن استخدام عقود الإستصناع لصناعة الطائرات التي تستخدم في عملية استمطار السحاب، أو يمكن شراؤها مرابحة أو سلما أو عن طريق البيع الآجل.
- انشاء محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي: حيث تتطلب هذه المحطات تجهيزات وتقنيات متطورة ومواد كيميائية لإذابة الأملاح، ومواد معالجة للتخلص من النفايات والبكتيريا والمواد الصلبة العالقة في المياه. أين يمكن استخدام عقود الإستصناع والإستصناع الموازي أو استخدام عقد الإجارة لبناء هذه المحطات، اضافة لعقود المعاوضات في شراء مواد البناء وآلات الحفر وأنابيب نقل المياه ومواد المعالجة، ولجمع مبلغ المشروع يمكن استخدام الصكوك الإسلامية كصكوك المشاركة، ولتأمين المشروع يمكن لأصحاب المحطة انشاء شركة تأمين تكافلي بينهم.

**تشجيع الزراعة العضوية:** عرفت الوكالة الدولية لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) الزراعة العضوية بأنها: «نظام مقاربة متكامل مبني على حزمة من العمليات ينتج عنها نظام إحيائي بيئي مستدام، غذاء آمن، تغذية جيدة، احترام لحقوق ورفاه الحيوان وعدالة اجتماعية «.(1) إن الزراعة العضوية هي الممارسة الزراعية التي تهدف إلى انتاج غذاء دون استخدام الأسمدة أو المبيدات الكيميائية أو الحيوانات والمنتجات المعدلة وراثيا، من خلال إدارة مستدامة للأراضي تحافظ على الأنظمة البيئية ودوراتها البيولوجية. ولقد شهدت الأراضي المزروعة عضويا تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة فمن 10 مليون هكتار عام 1999 إلى 40 مليون هكتار عام 2010.(2) وهذا يدل على اهتمام المستثمرين بهذا المجال. وتقوم الزراعة العضوية على أربع مبادئ هي:(3)

1محمد عثمان محجوب، الزراعة العضوية الوضع الراهن والفرص المستقبلية، ص: 03.على الرابط: http:// faculty.ksu.edu.sa/55029/seminars%20library، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30.

2ماركو هارتمان، سعد خليل وآخرون، الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، تقرير عن القطاع الزراعي العضوي، 2012، ص: 07.

1. **PRINCIPLES** of **ORGANIC AGRICULTURE, p: 2-3.** http://www.ifoam.bio/sites/default/files/poa_english_web.pdf**, le: 05/09/2015.**

**أ.** مبدأ الصحة: ويشير هذا المبدأ بأن صحة الأفراد والمجتمعات لا يمكن فصلها عن صحة الأنظمة البيئية. وتهدف من خلاله لتحقيق غذاء صحي آمن وعادل للجميع.

**ب.** مبدأ البيئة: بمعنى الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي والكائنات وتحقيق التوازن البيئي واستدامة الأنظمة البيئية.

**ه.** مبدأ العدالة: أي أن المصادر الطبيعية والتي تستخدم في عملية الإنتاج والإستهلاك يجب أن تدار بطريقة عادلة اجتماعيا وبيئيا بحيث تحفظ بأمانة للأجيال القادمة.

**ح.** مبدأ العناية: أي أن الزراعة العضوية يجب أن تدار بأسلوب وقائي ومسئول لحماية البيئة والصحة والبقاء للأجيال الحالية والقادمة. فهذا المبدأ ينص على أن الحذر والمسؤولية واختيار التقنيات المناسبة هي مفاتيح التطور في الزراعة العضوية.

ويمكن لأدوات المالية الإسلامية أن تساهم في تنمية الزراعة العضوية باستخدام (المزارعة، المغارسة، المساقاة) لتأمين البذور والشتلات غير المعالجة كيميائيا والسهر على خدمة الأرض وتهيئتها باستخدام الأسمدة العضوية ومخلفات الحيوانات والنباتات والمخلفات المنزلية. وبالصكوك يمكن تعبئة الأموال الضرورية للإستثمار في مجال الزراعة العضوية، ويمكن استخدام أدوات البيوع للحصول على البذور والشتلات والمعدات الزراعية. واعتماد الإجارة سواء للمعدات أو الخبراء المختصين بمجال الزراعة العضوية من باب تحسين الإنتاج كما ونوعا.

اضافة للقروض الحسنة من صندوق الزكاة والوقف لشراء مثلا الحيوانات التي أصلها عضوي كالأبقار والأغنام والإستثمار في تربيتها. ويمكن استخدام الإستصناع لصنع الأدوات الزراعية، وتهيئة المزرعة العضوية كبناء المخازن لحفظ المنتجات من التلف والمحافظة عليها طازجة، وبناء الحظائر التي تتماشى مع متطلبات الحيوانات المعتنى بها داخل المزرعة، أو بناء المصانع التي تنتج الأغذية العضوية وفقا للمعايير العالمية المتفق عليها. كما أن التأمين التكافلي يعمل على مجابهة المخاطر الطبيعية والبشرية وحوادث العمل، وفي حالة التوجه نحو التصدير خارج البلد يمكن استخدامه للتأمين ضد مخاطر النقل والتلف والتخزين وغيرها.

## الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح أن أدوات المالية الإسلامية المتنوعة بين أدوات المشاركة وأدوات البيوع وأدوات التكافل والتضامن والصكوك الإسلامية، اضافة لما تتميز به من مبادئ تراعي مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبئية؛ قادرة على تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة وتلعب دورا فعالا في ذلك، من خلال قدرتها على تعبئة الأموال اللازمة وتوفير التجهيزات والآلات والتكنولوجيا الضرورية لمختلف المشاريع التنموية كمشاريع البنية التحتية من مواصلات وهياكل قاعدية ضرورية لإقامة صناعة متينة، وتشجيع انشاء مؤسسات جديدة تدعم الإقتصاد الوطني وتساهم في توفير مناصب شغل جديدة، وذلك بمنح الأفراد المبدعين فرصة لتجسيد أفكارهم الفريدة على أرض الواقع

وتقديم أنماط انتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، وتمكينهم من مواصلة نشاطهم والإستمرار فيه من خلال الأدوات التي تضمن تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات.

كما تساعد أدوات المالية الإسلامية على تجاوز معضلة المديونية والتخفيف من حدتها ومن آثارها السلبية التي تعيق تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة. وأيضا تعمل هذه الأدوات على تشجيع الأمن الغذائي المستدام الذي يعد من مرتكزات التنمية الإقتصادية المستدامة، اضافة للأمن المائي المستدام الذي يخدم مختلف الجوانب الإقتصادية الصناعية والزراعية، مع تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة كالزراعة العضوية التي من شأنها توفير الغذاء الصحي كما ونوعا لجميع أفراد المجتمع.

وبالتالي من خلال تحقيق العناصر السابقة وغيرها سيتم الوصول لتحقيق الرفاه الإجتماعي وترشيد الإستهلاك والحد من التفاوت في المداخيل والثروة ومعالجة مشاكل البطالة، والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، وهذا يعني تحقيق مرتكزات البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة انطلاقا من أدوات المالية الإسلامية.

## قائمة المراجع:

### المراجع العربية:


1. الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، مقالة منشورة بتاريخ 2010/07/01، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?25487#.Vfgxo9J_Oko، تاريخ الإطلاع: 2015/09/15.
2. العايب عبد الرحمان، بقة الشريف، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي «التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة «، أيام 07/ 08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.
3. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، المنامة-البحرين، 2010.
4. تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم – البيان الصحفي الرئيسي. على الرابط: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/20Background%20Briefing%20Note_AR.pdf%pdf/WWDR4، تاريخ التحميل: 2015/09/03.
5. سليمان ناصر، تمويل البنوك الإسلامية للرأسمال العامل للمؤسسات الإقتصادية بالصيغ الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول منظمات الأعمال المعاصرة من منظور اسلامي المنعقد أيام: 23، 24، 25 نوفمبر 2010، عمان- الأردن.
6. صلاح العودة، رزق السيد أحمد، البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني، 2008. من الموقع: http:// www.wafainfo.ps/pdf/Infrastructure_of_the_Palestinian_economy.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07.

7. عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015.
8. قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 03.
9. كمال زيتوني، كريم جايز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر. من الموقع: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07.
10. لمحة عامة: ابتكار المنتجات والخدمات يقود توسع نمو صناعة التمويل الإسلامي عالميا، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، جوان 2014.
11. ماركو هارتمان، سعد خليل وآخرون، الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، تقرير عن القطاع الزراعي العضوي، 2012.
12. محمد عثمان محجوب، الزراعة العضوية الوضع الراهن والفرص المستقبلية، ص: 03.على الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/55029/seminars%20library، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30.
13. محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية- المجلد – 23 العدد الأول، 2007.
14. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.
15. مراجعة أداء التمويل الإسلامي خلال الربع الأول من 2014، التقرير الشهري للصكوك، بيتك للأبحاث، 30 جوان 2014.
16. مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي 102، جنيف- سويسرا، 2013.

**المراجع الأجنبية:**

17. Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón and others, Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options, INTERNATIONAL MONETARY FUND, April 2015.
18. Candice Stevens, Mesurer le développement durable, CAHIERS STATISTIQUES, nº 10, mars 2006.
19. PRINCIPLES of ORGANIC AGRICULTURE. http://www.ifoam.bio/sites/default/files/poa_english_web.pdf, le: 052015/09/.
20. Report: The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050, why Muslims are rising fastest and the Unaffiliated are shrinking as a Share of the World's Population, Pew Research Center, April 2, 2015.
21. http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/infrastructure: vu le : 092015/08/.